مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 168 (من 11 إلى 18 يونيو/حزيران 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة..... 2

مشاريع البنية التحتية: السدود وآخر التطورات

- الحاجة إلى بناء السدود.....4
- قابلية بناء السدود في أفغانستان.....5
- سد سلما، وسد كجكي وسد بخش‌آباد.....6
- عوائق في وجه إنشاء السدود.....7

حكومة الوحدة الوطنية وتعديل نظام الانتخابات

- الحاجة إلى التعديلات الانتخابية.....9
- أوامر رئيس الجمهورية التشريعية.....9
- آراء الناس حيال تعديل نظام الانتخابات (استعراض)..... 11
- النتائج.....14

المقدمة

تم افتتاح سد سلما – الذي بنته دولة الهند – حديثا. وفي السياق ذاته تم التعاقد لإنشاء سدّين آخرين في الأيام القليلة الماضية. سد سلما يستوعب سعة إنتاج 42 ميجا واط من الكهرباء ورَيّ نحو 75 ألف هكتار من الأراضي. سد كجكي وسد بخش آباد يستوعبان سعة توليد 151 و 27 ميجا واط من الكهرباء.

لدى أفغانستان القابلية لإنشاء السدود في نواحيها المختلفة ولكن ما هي المعوقات في سبيل تطبيق مشاريع البنية التحتية هذه؟ وفي هذا الصدد إلى أي حدٍ تُعتبر التطورات واعدة؟ هذا ما ستقرأه في الجزء الأول من تحليل هذا الأسبوع.

في الجزء الثاني من التحليل ستقرأ عن رد أوامر رئيس الجمهورية التشريعية حيال تعديل نظام الانتخابات من قِبل البرلمان. في الأسبوع الماضي ردّ مجلس النواب الأمر التشريعي الصادر من رئيس الجمهورية للمرة الثانية. حسب اتفاقية حكومة الوحدة الوطنية فإن نظام الانتخابات كان من المفترض أن يُعدل قبل الانتخابات البرلمانية إلا أن هذه القضية أصبحت الآن أمراً شائكاً ولذا يبدوا مصير الانتخابات البرلمانية القادمة معقداً.

السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا أحدثت تعديلات النظام الانتخابي الجدل بين الحكومة ومجلس النواب؟ في هذا الإطار ما هو رأي أفراد الشعب؟ إلى أين تسير تعديلات نظام الانتخابات؟ وما هو مصير الانتخابات البرلمانية المقبلة؟

في هذا العدد من تحليل الأسبوع ستقرأ تحليلات مركز الدراسات الإستراتيجية حيال الموضوعين المذكورين.

مشاريع البنية التحتية: السدود وآخر التطورات

في الأسبوعين الأخيرين لُوحظت تطورات بشكل غير مسبوق في البنية التحتية (السدود المائية) في البلد. فبعد أربعين سنة يخللها صعودٌ وهبوط، تم افتتاح سد سَلْما في الرابع من يونيو، 2016 في مدينة هرات من قِبل الرئيس الأفغاني أشرف غني أحمد زَي ورئيس الوزراء الهندي نارِيندرا مودي في حفلٍ فريدٍ من نوعه.

عقب افتتاح سد سلما، تم التعاقد مع شركة تركية-أمريكية لتوسعة سد كَجَكي في ولاية هلمند، وَحسبَ العقدِ فإن الشركة ستعد المقترح لتوسعة السد في ثلاثة أشهر وستكمل السد خلال ثلاث سنوات. وفي الأسبوع الماضي وقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع شركة إيطالية لإنشاء سد (بخش آباد) في ولاية فراه.

في هذا المقال سيتم تحليل مدى حاجة بلدنا إلى إنشاء السدود، وتأثيراتها على الاقتصاد الأفغاني.

الحاجة إلى بناء السدود

نظراً للأسباب التالية فإن بناء السدود ضرورةٌ في أفغانستان:

أولاً؛ الزراعة: هناك 9610000 هكتار (9.61 هكتار) من الأراضي الصالحة للزراعة في أفغانستان مما يشكل 14.73% من مجموع أراضي البلد. من هذا القدر، 5.324 مليون هكتار فقط يتم زرعها، أما بقية الأراضي الصالحة للزراعة (4.28 مليون هكتار) فلا تُستخدمُ للزراعة نظراً لشُح الماء. وفي حال إنشاء السدود فإن هذه الأراضي أيضاً ستدخل ضمن الأراضي المزروعة.

ثانياً؛ الكهرباء: تُوَلَّد أفغانستان 19% فقط من حاجتها للكهرباء داخل البلد وتستورد النسبة المتبقية (81%) من الدول المجاورة، وبالتالي فإن الدولة تنفق ملايين الدولارات في استيراد الكهرباء.

طبقاً لشركة أفغانستان برشنا، فإن دولة أفغانستان خلال الفترة من 2007 إلى 2015 أنفقت 973 مليون دولار لاستيراد الكهرباء، هذا في حين أن لدى الدولة فرص وقابلية كبيرة لتوليد الكهرباء، من ذلك أن قابلية توليد الكهرباء من المياه في أفغانستان تصل إلى 23 ميجا واط. إضافةً إلى توليد الكهرباء فإن الفائدة الأخرى من إنشاء السدود هي تخزين المياه كما تمت الإشارة إلى ذلك مسبقاً.

ثالثاً؛ تفادي الكوارث الطبيعية: سنوياً تودي الفيضانات في أفغانستان بحياة الكثيرين وتُسبب خسائر مالية، وإضافةً إلى ذلك فإن الفيضانات تُتلف مساحاتٍ واسعة من الأراضي الزراعية. بناء السدود سيحولُ إلى حدٍ كبير دون وقوع هذه الكوارث.

رابعاً؛ الحالة المستقبلية وأزمة المياه: يُتوقع أن يتضاعف عدد السكان في أفغانستان في الثلاثين عاماً المقبلة مما يعني أن البلد ستحتاج إلى المزيد من الماء، وري الأراضي والكهرباء. إلا أن معظم مياه أفغانستان ومع الأسف تصب في الدول المجاورة ولم تُتخذ خطواتٌ عملية للتحكم في هذه المياه داخل البلد والاستفادة منها. هذه الموارد المائية ستكون موضوع العلاقات السياسية وأيضاً سبباً مهماً للحروب في الفترة القادمة.

قابلية بناء السدود في أفغانستان

توجد خمسة مستجمعات مائية في الدولة مؤهلة إلى حدٍ كبير لإنشاء السدود المائية فيها.

بشكلٍ عام فإن هناك عدة سدود مائية ستبنى في المستجمعات المائية الخمس. بدأ العمل في بعضٍ منها مثل: العمل على توسعة سد سلما و كجكي، والدراسات جارية على البعض الآخر مثل: (باغدره، سروبي ب، كُنر أ، كجكي ب، كوكجه، جُلبهار، كامه، كُنر ب، و كيلاجاي) والبعض الآخر مازالت في مراحل الدراسة الأولية مثل: (عالم باغ، لر آمو، دشت جم)

في الجدول التالي تم إدراج 14 سد بقدرة توليد 7397.5 ميجا واط من الكهرباء، وإنشاؤها سيكلف 17720 مليون دولار.

على الرغم من عدم وجود دراسة دقيقة عن قابلية توليد الكهرباء المائية في أفغانستان، إلا أن متخصصي الطاقة متفقون على أن أفغانستان تقدر على توليد 23 ألف ميجا واط من الطاقة. (لمزيد من المعلومات انظر الجدول-1)

الجدول-1: اختيارات بناء سدود الكهرباء المائية

الرقم	المشروع	النهر	الولاية	سعة الإنتاج (ميجا واط)	تاريخ البدء	التكلفة التقديرية (مليون دولار)
1	سلما	هريرود	هرات	40	2020	200
2	توسعة كجكي	هلمند	هلمند	18.5	2019	90
3	باغدره	بنجشير	كابيسا/ بروان	210	2021	600
4	سروبي-٢	كابل	لغمان	180	2021	700
5	كنر- أ	كنر	كنر	789	2022	2000
6	كجكي	هلمند	هلمند	100	2021	300
7	كوكْجه	كوكْجه	بدخشان	445	2022	1400
8	كُلبهار	بنجشير	بنجشير/بغلان	120	2021	500
9	كامه	كنر	ننجرهار	45	2021	180

10	کنر- ب	کنر		300	2021	600
11	کلیاکای		بغلان	60	2021	250
12	علم باغ	هلمند	ارزکان	90	2021	400
13	لر آمو	نهر آمو		1000	2023	2500
14	دشت جم	بیانج		4000	2023	8000

المصدر: *التقرير السنوي الصادر من مركز الدراسات الإستراتيجية لعام 1394 هـ ش.*

سد سلما، وسد كجكي وسد بخش‌آباد

على الرغم من أن إنشاء سد سلما بدأ في السبعينات من القرن العشرين (بعد 1970) إلا أن عملية الإنشاء تضررت بسبب الحرب التي استمرت لثلاثة عقود في أفغانستان. وبعد 2001 وبطلبٍ من أفغانستان شرعت الهند في إنشاء السد وأكملته حديثاً. أنفقت الهند نحو 290 مليون دولار لبناء سد سلما بسعة توليد 42 ميجا واط كهرباء في الساعة. سيُنير سد سلما نحو 250000 بيتٍ ويروي 75 ألف هكتار من الأراضي في 640 قرية في كل مديريات: جشت شريف، أوبي، بشتون، زرغون، كروخ، كوزاره، انجيل، زيندجان، كوشان، و غوريان.

من ناحيةٍ أخرى، حسب الاتفاقية الجديدة فإن سد سلما المستوعب حاليا لسعة إنتاج نحو 51 ميجا واط من الكهرباء سيصبح مستوعباً لسعة إنتاج 151 ميجا واط من الكهرباء بعد تنصيب أربعة توربينات أخرى. السد يستوعب كذلك تخزين 1.1 مليار متر مكعب من الماء مما يُمكّن من ريّ مساحات واسعة من الأراضي.

في السياق نفسه تم توقع عقد بين الحكومة الأفغانية وشركة إيطالية بشأن إنشاء سد بخش آباد في فراه. السد سيكون مستوعباً لسعة توليد 27 ميجا واط من الكهرباء وسعة تخزين 1.3 مليار متر مكعب من الماء وسيروي 104000 هكتار من الأراضي في فراه.

عوائق في وجه إنشاء السدود

هناك عوائق عديدة في طريق إنشاء السدود، أهمها المعوقان التاليان:

الموارد المالية وجلب الاستثمارات: أفغانستان تملك سعة عالية لتوليد الكهرباء المائية، إلا أن إنشاء السدود لتوليد الكهرباء يتطلب مبالغ ضخمة خارجة عن استطاعة الحكومة الأفغانية والميزانية الحكومية. طبقا للجدول أعلاه الدولة تحتاج إلى 17.7 مليار دولار لبناء السدود المذكورة (14 سداً). ومن جانبٍ آخر فإن الداعمين الأجانب ليسوا مهتمين بإنشاء السدود الكبيرة، لتطلب ذلك مبالغ ضخمة ومدة طويلة. أضف إلى ذلك أن الدولة لم تقدر أن تُقنع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في إنشاء السدود في البلد. ويرجع السبب في عدم اهتمام المستثمرين الأجانب بإنشاء السدود في أفغانستان إلى اختلال الأمن وعدم وجود التوافق مع الدول المجاورة.

الوضع الأمني: اختلال الأمن سببٌ رئيسي آخر يمنع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في قطاع الطاقة في أفغانستان. إن الخمس عشرة سنة الماضية أوضحت كتجربةٍ أن الاستفادة من الماء لا يتطلب فقط جهداً بالغاً، بل دماء العديد من الشعب كذلك، والسدود الحالية قد بُنيت بتكلفة أرواح العديد من الشعب الأفغاني.

حكومة الوحدة الوطنية وتعديل نظام الانتخابات

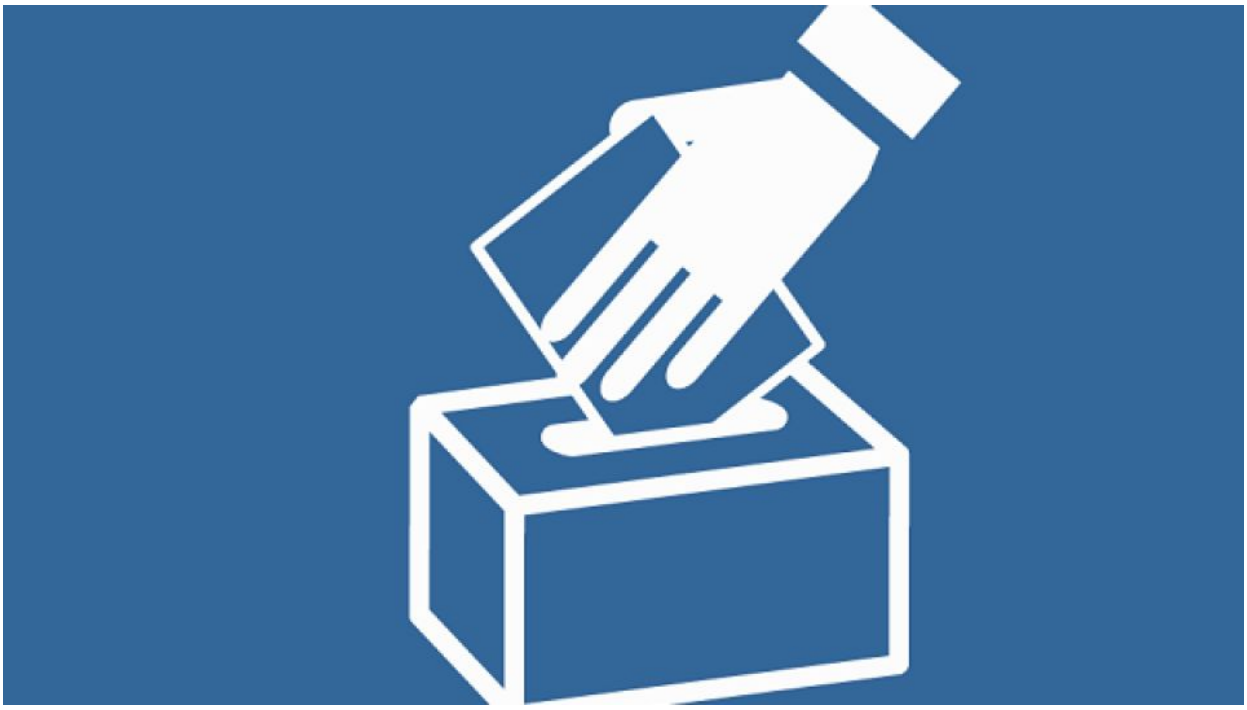

بمرور نحو سنتين من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فإن مسألة تعديل نظام الانتخابات بأفغانستان غدت مشكلةً عويصةً لهذا البلد. كان رئيس الجمهورية والرئيس التنفيذي قد أظهرا تعهداً جاداً في اتفاقية حكومة الوحدة الوطنية بتعديل نظام الانتخابات، إلا أنه نظراً لصعوبة عملية إصلاح نظام الانتخابات يبدو أن هذه القضية تحولت إلى لعبة سياسية.

مجلس الشورى الأفغاني رفض جميع أوامر رئيس الجمهورية التشريعية حيال تعديل نظام الانتخابات. تم رفض آخر أوامر رئيس الجمهورية التشريعية بتاريخ 24 جوزاء من قِبل غالبية نواب الشعب في البرلمان. واعتبرت رئاسة الجمهورية عدم تصويب هذا الأمر التشريعي عقبةً في طريق تعديل نظام الانتخابات.

تُطرحُ أسئلةٌ في هذا الصدد وهي: لماذا تواجه عملية تعديل نظام الانتخابات كل هذه التحديات؟ ماذا تريد الحكومة وماذا يريد البرلمان؟ وأخيراً ما هو مستقبل الانتخابات القادمة؟

الحاجة إلى التعديلات الانتخابية

اقترنت الانتخابات عام 1389 بإشكاليات كثيرة بسبب التزوير، وقد حُلت هذه الإشكاليات في وقتٍ سريعٍ إلا أنه وبسبب مشاكل في نظام الانتخابات تم طرح النظام الانتخابي الجديد عام 1392 من قِبل رئيس الجمهورية حامد كرزاي وتم تصويبه من قِبل البرلمان. عام 1393 اقترنت الانتخابات الرئاسية مرة أخرى بكمٍّ هائل من التزوير واستغرقت المنازعات حيال النتائج عدة أشهر. وبعد تدخل جون كيري وزير الخارجية الأمريكي تم التوافق بين الفريقين الانتخابيين، ومن أهم مواد الاتفاقية بينهما مواد تتعلق بتعديل نظام الانتخابات.

لم تُبذل جهودٌ جادة في تعديل نظام الانتخابات عقب تكوين حكومة الوحدة الوطنية، وبعد تأخير طويل تم تشكيل اللجنة الخاصة لتعديل نظام الانتخابات. رفعت اللجنة اقتراحاتها لإصلاح نظام الانتخابات وأصدر رئيس الجمهورية لمرتين بناءً على هذه الاقتراحات أمراً تشريعياً، إلا أن المجلس التشريعي رد كليهما.

الدافع الإساسي لسعي حكومة الوحدة الوطنية نحو تعديل نظام الانتخابات في عامها الأول هو الاستعداد لعقد انتخابات مجلس النواب ومجالس شورى المديريات ليتم بعد ذلك تعديل الدستور وجعل منصب الرئيس التنفيذي قانونياً؛ ولكن في ذروة النقاشات حيال انتهاء موعد حكومة الوحدة الوطنية في سنتين سافر جون كيري وزير الخارجية الأمريكي إلى كابل وصرح بأن عمر هذه الحكومة (وفقاً لتفسيره للاتفاقية السياسية لحكومة الوحدة الوطنية) خمس سنين، وهكذا حُلت مشكلة عدم مشروعية الحكومة بعد سنتين.

أوامر رئيس الجمهورية التشريعية

الأمران التشريعيان الصادران من رئيس الجمهورية (الأمر رقم 84 و 85) [1] المبنيان على مقترحات اللجنة الخاصة للتعديلات الانتخابية المتعلقان بتعديل قانون الانتخابات وقانون الهرم التشكيلي للجان الانتخابية تسببا في التغييرات الأساسية التالية في نظام الانتخابات:

- إعداد قوائم الناخبين بناءً على بطاقات الهوية.
- تغييرات في تشكيلة اللجنة المنتخبة.

[1] النص المعدل من قانون الانتخابات: http://moj.gov.af/content/files/OfficialGazette/01101/OG_01184.pdf

- تغييرات في تشكيلة وتولي منصب المفوضية المستقلة للانتخابات بتقليل عدد أعضاء المفوضية وجعل مدة عملهم تناوبية.
- تغييرات في تشكيلة مجلس الشعب (شاملاً لكرسي إضافي للسيخ والهندوس).
- تغييرات في تشكيلة مجالس شورى الولايات والمديريات (تعيين 25% من الكراسي للنساء).
- توظيف معلمي المدارس وبقية الموظفين المدنيين في الانتخابات بشكلٍ مؤقت.

ردَّ البرلمان الأمر الأول الصادر من رئيس الجمهورية حيال تعديل قانون تشكيل المؤسسات الانتخابية في 21 ديسمبر 2015، وفي 26 ديسمبر رد البرلمان الأمر الثاني الصادر من رئيس الجمهورية المتعلق بتعديل قانون الانتخابات.

في 5 مارس 2016 أعلنت الحكومة أن رئيس الجمهورية أصدر أمرين تشريعيين آخرين (الأمر رقم 158 و159) [2] . هذان الأمران كانا مطابقين تقريباً للأمرين الأولين وكان الاختلاف فقط في عملية اختيار أعضاء اللجان الانتخابية.

في 23 أبريل 2016، أرسلت رئاسة الجمهورية أمراً إلى البرلمان متعلقاً بقانون تشكيل المؤسسات الانتخابية. في هذا الأمر إضافة إلى تغييرات أخرى تم اقتراح تغييرات في تشكيلة لجنة الانتخاب، وهذا الأمرُ التشريعي أيضاً تم رفضه من قِبل البرلمان. لم ترسل رئاسة الجمهورية إلى البرلمان الأمر المرتبط بتعديل قانون الانتخابات.

أمْر رئيس الجمهورية الأخير حيال قانون التشكيل تسبب في جدالٍ أكثر وقد تضمن اقتراحاً بالتغيير في تشكيلة لجنة الانتخاب. من جملة التغييرات : تعيين رئيسي مجلس النواب والمحكمة العليا في تشكيلة لجنة الانتخاب، إعداد قوائم المصوتين بناءً على بطاقات الهوية الوطنية، التغيير في تشكيلة مجلس النواب، التغيير في تشكيلات مجالس شورى الولايات والمديريات، وتوظيف مدرسي المدارس وبقية الموظفين المدنيين كموظفين مؤقتين في الانتخابات. بعض هذه التغييرات كانت مُتَضمَنَةً في الأوامر السابقة التي أرسلت إلى البرلمان. هذا الأمر أيضاً تم رده بالغالبية الساحقة من أصوات النواب في 24 من شهر الجوزاء.

[2] نص قانون الانتخابات بعد التعديل الثاني: http://moj.gov.af/content/files/OfficialGazette/01201/OG_01207.pdf

نظراً للرفض المتكرر لأوامر رئيس الجمهورية حيال تعديل نظام الانتخابات من قِبل مجلس النواب، بدا أن ردة فعل هذا المجلس مقابل التعديلات الانتخابية ازدادت حدةً.

عدم إعطاء حصة للبرلمان في تشكيلة لجنة الانتخاب اعتُبِرَ عاملاً في رد أمر رئيس الجمهورية الأول من قِبل مجلس النواب، ولذا عُين رئيسيْ مجلسيْ البرلمان كأعضاء في هذه اللجنة في الأمر الذي يليه، إلا أن هذا الأمر أيضاً تم رده، وقِيل حينها أن سبب الرد هو تأخير إرسال الأمر الرئاسي إلى البرلمان. (كان يجب أن يتم إرسال الأمر بعد شهرٍ من بداية السنة ولكن الحكومة أرسلته بعد شهرين.)

من جانبٍ آخر استقبلت لجنة الشكاوى الانتخابية خبر رفض رئيس الجمهورية من قِبل البرلمان بحفاوة وطلبت من مجلس الشيوخ رفض الأمر أيضاً. اعتبر نادر محسني المتحدث باسم لجنة الشكاوى الانتخابية سعي الحكومة في تعديل نظام الانتخابات أمراً مخالفاً للقانون، وذكر أن هذه المساعي تنطوي على أهدافٍ سياسية، وحسب تصريحه فإن هذا الأمر بدل تعديل نظام الانتخابات ركَّز على تغيير أعضاء مفوضية الانتخابات ورفع سقف صلاحيات الأجانب في أمور الانتخابات.

هناك تحليلات أيضا تدعي أن تعديل نظام الانتخابات يهدف إلى تقسيم اللجان الانتخابية وأعضاءها بـ 50-50، وفي هذه الحالة لن تكون المؤسسات الانتخابية مستقلةً ولن يصل إلى البرلمان مُنتخبون استقلاليون. لذا على الحكومة أن تركز على تعديل النظام بدلاً عن تغيير الأفراد.

آراء الناس حيال تعديل نظام الانتخابات (استعراض)

أظهر استعراضٌ من مركز الدراسات الإستراتيجية أن معظم الشعب لا يصدقون بنزاهة وشفافية الإنتخابات البرلمانية القادمة. طبقاً لهذا الاستعراض فإن 71.89% من الأشخاص الذين تم سؤالهم يعتقدون أن الانتخابات البرلمانية القادمة لن تكون نزيهةً ومستقلة، والنسبة المتبقية (10.2% فقط) يصدقون بنزاهة واستقلالية هذه الانتخابات. أكبر مستوى من عدم التصديق بنزاهة الانتخابات لوحظ في ولايتي ننجرهار و بلخ. (لمزيدٍ من المعلومات انظر الشكل-1)

شكل1 : هل ستكون الانتخابات البرلمانية القادمة نزيهة؟

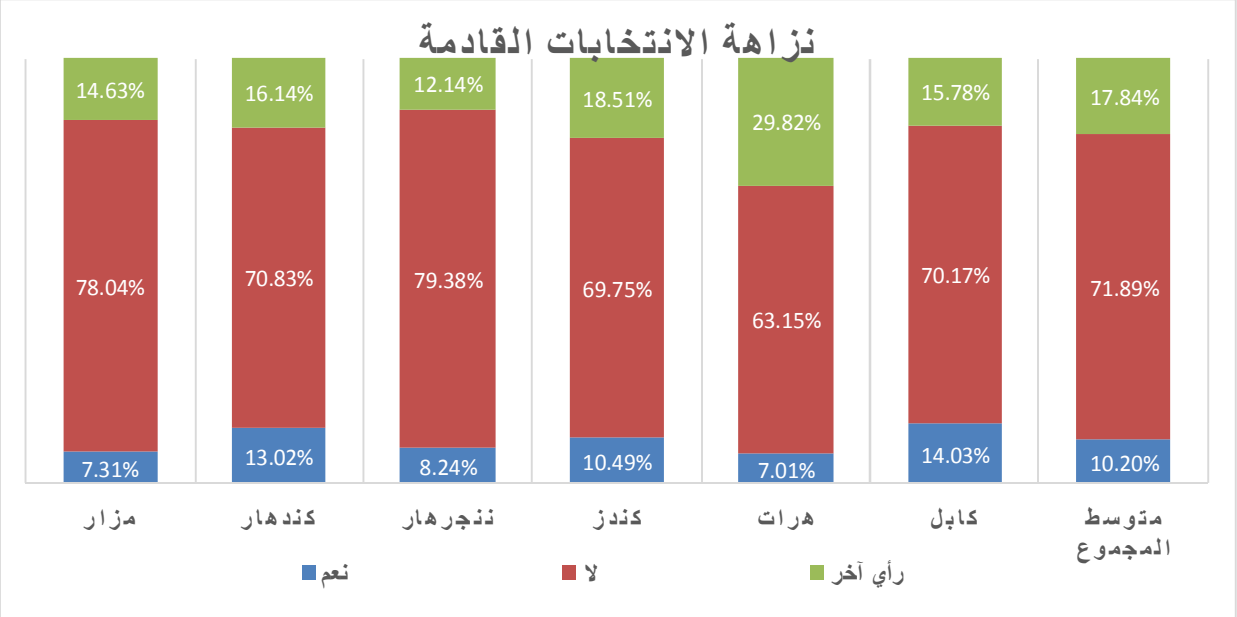

جواباً على سؤالٍ آخر عن الجهات المُجْرية للانتخابات البرلمانية القادمة يُظهر استعراض مركز الدراسات الإستراتيجية آراء الناس المختلفة في هذا الصدد. أكثر الأشخاص الذين سُئلوا (46.9%) يرون إجراء الانتخابات من قِبل لجنة مستقلة جديدة. 34.11% يرون أن الانتخابات سيتم إجراؤها من قِبل المفوضية الحالية بعد التعديلات عليها، و 10.06% فقط يرون بأن المفوضية الحالية ستقيم الانتخابات. (لمزيدٍ من المعلومات ارجع للشكل-2)

شكل2 : من سيُجري الانتخابات البرلمانية الآتية؟

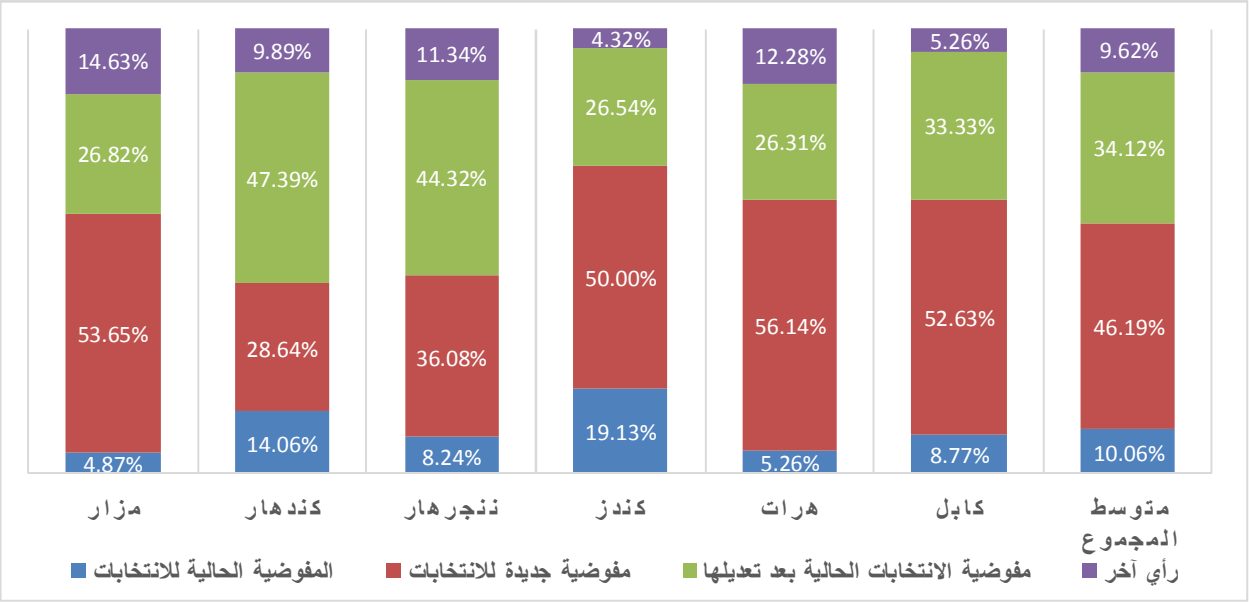

آراء الناس تجاه سعي الحكومة لتعديل قانون الانتخابات في السنتين الماضيتين مختلفة. 44.11% من الناس يرون أن الجهود سارت في الاتجاه الخاطئ، و 43.65%% يرون صحة سعي الحكومة في هذا الشأن. (لمزيدٍ من المعلومات انظر شكل-3)

شكل-٣: هل تعتبر سعي حكومة أفغانستان لتعديل نظام الانتخابات سعياً صائباً؟

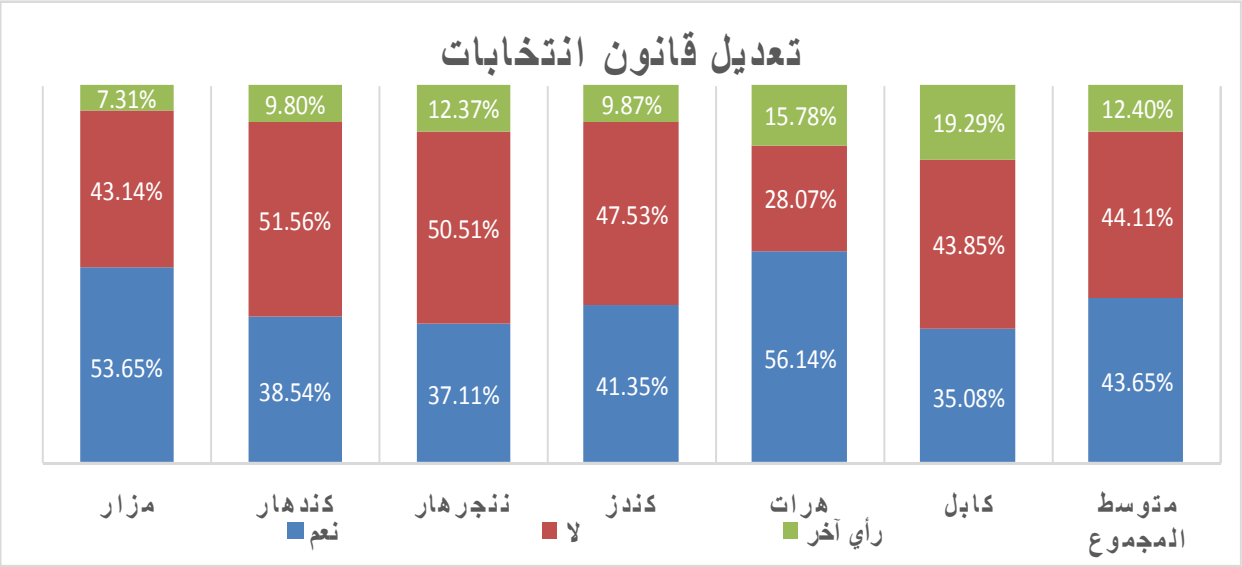

النتائج

عملية تعديل نظام الانتخابات التي تم اشتراطها مسبقاً لإجراء الانتخابات القادمة سارت ببطءٍ شديد، ونظراً لتأخير تعديل نظام الانتخابات فإن أكثر الشعب لا يُؤمنون بأن الانتخابات البرلمانية القادمة ستنعقد في زمانها المعين. إلا أن رئاسة الجمهورية تؤكد على إجراء الانتخابات في وقتها المحدد.

حسب مصدرٍ في رئاسة الجمهورية، فإن القرار المُتخذ هو إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في زمنها المحدد رغم كل المشكلات.

بعد رد الأمر الأخير الصادر من رئيس الجمهورية حيال تعديل نظام الانتخابات، أعلنت رئاسة الجمهورية أنها ستتابع عملية التعديلات الانتخابية بعد استشارة المؤسسات الحقوقية. تؤكد رئاسة الجمهورية على إجراء الانتخابات في وقتها المحدد ولذا عيّنت اللجان المالية والأمنية لما يلزم وبعد استشارة المؤسسات القانونية ستعلن قرارها بهذا الصدد. يُحتمل في هذه المرة أن تُرسل حكومة أفغانستان الأمر التشريعي بتعديل نظام الانتخابات إلى المحكمة العليا.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.